

Distr.: General
24 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة

الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة

عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية

والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من منظمة نساء في أوروبا من أجل مستقبل مشترك، وهي منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

261214 261214 14-65414X (A)



البيان

الهدف العام لمنظمة نساء في أوروبا من أجل مستقبل مشترك هو تحقيق مستقبل متكافئ ومستدام. ولهذا فإننا نركز في عملنا - التنفيذ البيئي وأعمال المناصرة - على المساواة بين الجنسين. وتقول الفقرة ١٤ من إعلان ومنهاج عمل بيجين عام ١٩٩٥: "إن حقوق المرأة من حقوق الإنسان"؛ وهذا يكفل استمرار مبدأ "المساواة وعدم التمييز" - وهما العنصران الأساسيان في إطار حقوق الإنسان - من أجل "الفئات الضعيفة" و/أو "المهمشة" في المجتمع. والفئات التي تواجه عدم المساواة بالفعل داخل المجتمع، مثلاً بسبب قوالب نمطية وأدوار جنسانية مثبطة، والتمييز القائم على نوع الجنس، تعاني بدرجة أكبر من آثار التدهور البيئي. فعدم المساواة الاجتماعية القائمة، وخاصة الفقر، تزداد تفاقمًا بسبب آثار تغير المناخ على سبيل المثال. ويتيح استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مضيّ عشرين عاماً، لمنظمة نساء في أوروبا من أجل مستقبل مشترك - وهي منظمة اعترفت بها تقرير بيجين الوطني لألمانيا، والتقرير الوطني لهولندا لهذا العمل - فرصة طيبة لتسليط الضوء على الشواغل والتحديات الرئيسية التي لا تزال موجودة عند تحليل الفصل كاف ("المرأة والبيئة") من منهاج عمل بيجين.

وينص الهدف الاستراتيجي ١ من الفصل كاف في منهاج عمل بيجين على "إشراك المرأة إشراكاً فعلياً في صنع القرارات البيئية على جميع المستويات". وهذا لا يزال أبعد من أن يكون قد تحقق. وتوضح البحوث أن ٣٠ في المائة تقريباً في المتوسط من النساء شاركن في الوفود البيئية الدولية على مدى الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢، وأن ١٩ في المائة في المتوسط من النساء رأسن هذه الوفود (مؤشر البيئة والاعتبارات الجنسانية، صفحة ٥٨). وعلاوة على ذلك، لا تزال القوالب النمطية القائمة على المستوى الوطني ومختلف الأدوار الجنسانية التقليدية تعرقل مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار.

ولهذا فإننا نطالب بإشراك المرأة في الوفود الخاصة بالمفاوضات البيئية الدولية. فالمقرر ٧/٣٦ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والذي يقضي "بتحسين مشاركة المرأة في تمثيل الأطراف في الهيئات المنشأة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" ليس كافياً. فيتعين الاستماع إلى شواغل واحتياجات النساء والفتيات ووضعها في الاعتبار.

ويتعين أيضاً تشجيع المشاركة على المستويات المحلية حيث أن ذلك كان بمثابة نقطة بداية هامة بالنسبة للمرأة من أجل تقديم وتبني حلول للتنمية المستدامة. ويتضح ما يلي من عمل هذه المنظمة بالتعاون مع شركاء محليين في فيرغيزستان: إن بحث احتياجات المرأة قد

أحدث فرقاً في حياة السكان الريفيين فيما يتعلق بمياه الشرب المأمونة والصرف الصحي المأمون. فقد كان يتعين على النساء والفتيات نقل المياه من مسافات طويلة إلى منازلهن. كما أن مرافق الصرف الصحي الرديئة، ليس فقط في المنازل، وإنما في المدارس أيضاً، دفعت البنات في أغلب الأحيان إلى عدم الانتظام في المدارس. وفي إطار الاتحادات المجتمعية لمستخدمي مياه الشرب، تعلمت المرأة كيف تعبّر عن شواغلها وأولوياتها، وتحملت المسؤولية، وشكّلت إدارة المياه والصرف الصحي في مجتمعها المحلي.

وينص الهدف الاستراتيجي ٢ من الفصل كاف في منهاج عمل بيجين على "دمج الاهتمامات والمنظورات التي تراعي الفوارق بين الجنسين في السياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة". إن تعقّد الروابط بين الحقوق، والأبعاد الاجتماعية، والتنمية المستدامة يمثل تحدياً، ولم يتم التصدي له حتى الآن بصورة كافية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. فخطة التنمية المستدامة، وإعداد التشريعات والسياسات والبرامج ذات الصلة غالباً ما تفتقر إلى الاهتمام بالبُعد الاجتماعي، بما في ذلك فهم حقوق الإنسان المراعية للاعتبارات الجنسانية. وقد واجهت الأهداف الإنمائية للألفية كثيراً من الانتقادات بسبب نهجها المجزأ تجاه قضايا من قبيل المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية، وهي بطبيعتها قضايا شاملة. وقد أوجزت الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة في الفقرة ٣٧ "أن التقدم في الأهداف الإنمائية للألفية للنساء والفتيات كان محدوداً نظراً لعدم وجود منهجية لتعميم المنظور الجنساني وإدماج المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الأهداف".

وفي طاجيكستان، أوضح العمل في المشروع كيف يمكن أن يكون إعمال حق واحد إجراءً معقداً، مثل الحق في الأراضي والموارد الطبيعية والإنتاجية بالنسبة للمرأة. فليس من الممكن "امتلاك" الأراضي بالمفهوم القانوني في طاجيكستان، ولهذا فإنه لا يمكن نقلها أو توريثها. ولكن هذا الحق يعتمد أيضاً على عوامل أخرى كثيرة: فبسبب معدلات الفقر القائمة والآثار المتزايدة لتغيّر المناخ، وخاصة بالنسبة للموارد الطبيعية والمياه، فإنه يتعين على المرأة في ريف طاجيكستان أن تكافح من أجل تأمين سبل معيشتها ومعيشة مُعاليها. وعلاوة على ذلك، فإن الممارسات التقليدية والدينية تمنع المرأة من التمتع بحقوق متساوية، وتشجع الأنماط الأبوية التي تميّز بين النساء والفتيات. إن عودة المواقف الأبوية تثير قلقاً خاصاً. ومن بين الأسباب الأخرى لصعوبة موقف المرأة، عدم إلمامها بالنواحي القانونية، وعدم إدراكها لحقوقها والمسائل المرتبطة بها.

ولذلك فإننا نطالب بنهج شامل لتعميم الاعتبارات الجنسانية عند تقرير السياسات على المستوى الدولي، وكذلك على المستوى الوطني. كما إننا نطالب بوسائل فعالة لترجمة تشريعات المساواة بين الجنسين إلى تنفيذ صحيح وفعال.

وينص الهدف الاستراتيجي ٣ في الفصل كاف من منهاج عمل بيجين على "تعزيز أو إنشاء آليات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتقييم أثر السياسات الإنمائية والبيئية على المرأة".

إن هدف أحد مشاريع هذه المنظمة بعنوان "تمكين المرأة - منفعة للجميع"، والذي تموله وزارة الشؤون الخارجية الهولندية هو المساهمة في التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة التي تنتمي إلى مناطق ريفية وشبه حضرية منخفضة الدخل في ستة بلدان نامية. ويعني تمكين المرأة بناء قدراتها، وتوليها زمام قيادة التنمية الاقتصادية والسياسية. ولهذا تعد المساعدة التقنية للمرأة من الأمور الحاسمة. وغالباً ما تكون الحلول التقنية الصغيرة أكثر استدامة (مثل الحلول الخاصة بكفاءة استخدام الطاقة) ويمكن تشجيعها بسهولة عن طريق المرأة على مستوى الأسر المعيشية.

ولهذا فإننا نطالب ببناء قدرات وتدريب أفضل للمرأة. وندعو أيضاً إلى إنشاء إطار حوكمة يسمح بإجراء تقييمات صحيحة للأثر المراعي للاعتبارات الجنسانية. ويتعين أن يشمل هذا الإطار المساءلة، والتقييم السابق واللاحق، والمعايير (مثل إثبات أنها حققت نتائج في مجال التنمية المستدامة)، والإبلاغ الشفاف، وآليات مستقلة للتقييم والرصد.